فصل في الإيمان بأن القرآن كلام الله حقيقة

الشرح:

* قوله: «فَصْلٌ: وَمِنَ الإيمانِ بِاللهِ وَكُتُبِهِ: الإيْمانُ بِأَنَّ القُرْآنَ
كَلامُ اللهِ، مُنَزَّلٌ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ مِنْهُ بَدَأَ، وَإلَيْهِ يَعُودُ»:

* قوله: «الإيمان بأن القرآن كلام الله»: وجه كون الإيمان بالقرآن على هذا الوجه من الإيمان بالله: أن القرآن من كلام الله، وكلام الله صفة من صفاته، وأيضاً؛ فإن الله وصف القرآن بأنه كلامه، وأنه منزل؛ فتصديق ذلك من الإيمان بالله.

* قوله: «كلام الله»: والدليل على ذٰلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ ٱللهِ ﴾ [التوبة: ٦].

* قول المؤلف: «منزل»؛ أي: من عند الله تعالى: لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحُنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لِكَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

وقوله: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١].

* قوله: «غير مخلوق»؛ أي: ليس من مخلوقات الله التي خلقها.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَا لَهُ الْخَاتُّ وَٱلْأَمْرُ ﴾ [الأعراف: ٥٤]. والقرآن من الأمر؛ لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَالِكَ أَوْحَيْنَا الأعراف : ٥٤]. والقرآن من الأمر؛ لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَالِكَ أَوْحَيْنَا الْكَلَامِ صَفَةَ المتكلم، والْمَخْلُوق مَفْعُولُ للخالق، بائن منه؛ كالمصنوع؛ بائن من الصانع.

* قوله: «منه بدأ»؛ يعني: أن ابتداء تنزيله من الله، لا من جبريل ولا غيره؛ فجبريل نازل به من عند الله تعالى؛ كما قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَنَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزْلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ [الشعراء: ١٩٢]، وقال: ﴿ قُلْ نَزَّلُهُ رُوحُ القُدُسِ مِن رَّبِكَ ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال: ﴿ قُلْ نَزَّلُهُ رُوحُ القُدُسِ مِن رَّبِكَ ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿ تَنزِيلُ الْكِئنَ مِن اللّهِ الْعَزِيزِ الْعَكِيمِ ﴾ [الزمر: ١].

* وقوله: «وإليه يعود»: سبق الكلام (١) عن معناها والدليل عليها في شرح الآيات عند البحث عن كلام الله.

* قال المؤلف: «وأن الله تكلم به حقيقة»: بناء على الأصل؛ أن جميع الصفات حقيقية، وإذا كان كلام الله حقيقة؛ فلا يمكن أن يكون مخلوقاً؛ لأنه صفته، وصفة الخالق غير مخلوقة؛ كما أن صفة المخلوق مخلوقة.

^{(1) (1/ 1/3).}

وقد قال الإمام أحمد: «من قال: لفظ بالقرآن مخلوق؛ فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق؛ فهو مبتدع»(١).

فنقول: اللفظ يطلق على معنيين: على المصدر الذي هو فعل الفاعل، وعلى الملفوظ به:

_ أما على المعنى الأول الذي هو المصدر؛ فلا شك أن ألفاظنا بالقرآن وغير القرآن مخلوقة

لأننا إذا قلنا: إن اللفظ هو التلفظ؛ فهذا الصوت الخارج من حركة الفم واللسان والشفتين مخلوق.

فإذا أريد باللفظ التلفظ؛ فهو مخلوق، سواء كان الملفوظ به قرآناً أو حديثاً أو كلاماً أحدثته من عندك.

_ أما إذا قصد باللفظ الملفوظ به؛ فلهذا منه مخلوق، ومنه غير مخلوق.

وعليه؛ إذا كان الملفوظ به هو القرآن؛ فليس بمخلوق.

هٰذا تفصيل القول في هٰذه المسألة.

لكن الإمام أحمد رحمه الله قال: «من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو جهمي»! قال ذلك لأحد احتمالين:

 ⁽۱) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب «السنة» (۱/ ١٦٥)، ورواه الخلال أيضاً في
كتاب «السنة»، كما في كتاب «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (١/ ٢٦١).

_ أما أن هذا القول من شعار الجهمية؛ كأن الإمام أحمد يقول: إذا سمعت الرجل يقول: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فاعلم أنه جهمي.

_ وإما أن يكون ذلك حين يريد القائل باللفظ الملفوظ به، ولهذا أقرب؛ لأن الإمام أحمد نفسه فسره؛ قال: «من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ _ يريد القرآن _؛ فهو جهمي».

وحينئذ يتضح معنى قوله: «من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو جهمي»؛ لأنه أراد الملفوظ به.

ولا شك أن الذي يريد باللفظ هنا الملفوظ به فهو جهمي، أما من قال: غير مخلوق؛ فالإمام أحمد يقول: مبتدع؛ لأن هذا ما عهد عن السلف، وما كانوا يقولون مثل هذا القول؛ يقولون: القرآن كلام الله؛ فقط.

* * *

* قوله: «وَأَنَّ هٰذَا القُرْآنَ الذي أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ هُوَ
كَلامُ اللهِ حَقيقَةً، لا كَلامُ غَيْرِهِ».

* كرر المؤلف لهذا؛ لأن المقام مقام عظيم؛ فإن لهذه المسألة حصل فيها على علماء المسلمين من المحن ما هو معلوم، وهلك فيها أمم كثيرة، ولكن حمى الله الحق بالإمام أحمد وأشباهه، الذين أبوا أن يقولوا إلا أن القرآن كلام الله غير مخلوق.

* وقوله: «لاكلام غيره»: خلافاً لمن قال: إن القرآن من كلام جبريل؛ ألهمه الله إياه، أو من كلام محمد. . . أو ما أشبه ذلك.

فإن قلت: قول المؤلف هنا: «لا كلام غيره»: معارض بقول الله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا نُؤُمِنُونَ ﴾ الله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِى قُوَّ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ [الحاقة: ٤٠ ـ ٤١]، وقوله: ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِى قُوَّ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴾ [التكوير: ١٩ ـ ٢٠]، والأول محمد ﷺ، والثاني جبريل؟!

فالجواب عن ذلك أن نقول: لا يمكن أن نحمل الآيتين على أن الرسولين تكلما به حقيقة، وأنه صدر منهما؛ لأن كلاماً واحداً لا يمكن أن يصدر من متكلمين!!

* * *

* قوله: «وَلا يَجوزُ إطْلاقُ القَوْلِ بِأَنَّهُ حِكايَةٌ عَنْ كَلامِ اللهِ أو عِبارَةٌ»:

* قال: «لا يجوز إطلاق القول»: ولم يقل: لا يجوز القول! يعني: لا يجوز أن نقول: هذا القرآن عبارة عن كلام الله؛ إطلاقاً، ولا يجوز أن نقول: إنه حكاية عن كلام الله؛ على سبيل الإطلاق.

والذين قالوا: إنه حكاية: هم الكلابية، والذين قالوا: إنه عبارة: هم الأشعرية.

والكل اتفقوا على أن لهذا القرآن الذي في المصحف ليس كلام الله، بل هو إما حكاية أو عبارة، والفرق بينهما:

أن الحكاية المماثلة؛ يعني: كأن هذا المعنى الذي هو الكلام

عندهم حُكي بمرآة؛ كما يحكي الصدى كلام المتكلم.

أما العبارة؛ فيعني بها أن المتكلم عبر عن كلامه النفسي بحروف وأصوات خلقت.

فلا يجوز أن نطلق أنه حكاية أو عبارة، لكن عند التفصيل؛ قد يجوز أن نقول: إن القارىء الآن يعبر عن كلام الله أو يحكي كلام الله؛ لأن لفظه بالقرآن ليس هو كلام الله.

ولهذا القول على لهذا التقييد لا بأس به، لكن إطلاق أن القرآن عبارة أو حكاية عن كلام الله لا يجوز.

وكان المؤلف رحمه الله دقيقاً في العبارة حيث قال: «لا يجوز إطلاق القول»، بل لا بد من التقييد والتعيين.

* * *

* قوله: «بَلْ إذا قَرَأَهُ النَّاسُ أَوْ كَتَبُوهُ في المَصاحِفِ؛ لَمْ يَخْرُجْ بِذَٰلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلامَ اللهِ تَعالى حَقيقَةً؛ فإنَّ الكَلامَ إنَّما يُخْرُجْ بِذَٰلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلامَ اللهِ تَعالى حَقيقَةً؛ فإنَّ الكَلامَ إنَّما يُضافُ حَقيقَةً إلى مَنْ قالَهُ مُبَلِّغاً مُؤَدِّياً أَنْ .

* يعني: مهما كتبه الناس في المصاحف أو حفظوه في
صدورهم أو قرؤوه بألسنتهم؛ فإنه لا يخرج عن كونه كلام الله.

* ثم علل ذلك، فقال: «فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً».

وهٰذا تعليل واضح؛ فالكلام يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً، أما إضافته إلى من قاله مبلغاً مؤدياً؛ فعلى سبيل التوسع؛

فلو قرأنا الآن مثلاً:

حُكْمُ المَحَبَّةِ ثَابِتُ الأَرْكَانِ مَا لِلصُّدودِ بِفَسْخِ ذَاكَ يَدَانِ فَانَ هٰذَا البيت ينسب حقيقة إلى ابن القيم(١).

ولو قلت:

كَلامُنا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ فهذا ينسب حقيقة إلى ابن مالك(٢).

إذاً؛ الكلام يضاف حقيقة إلى القائل الأول.

فالقرآن كلام من تكلم به أولاً، وهو الله تعالى، لا كلام من بلغه إلى غيره.

* * *

* قوله: «وَهُوَ كَلامُ اللهِ؛ حُروفُهُ وَمَعانِيهِ»:

هٰذا مذهب أهل السنة والجماعة؛ قالوا: إن الله تعالى تكلم بالقرآن بحروفه ومعانيه.

* قوله: «وَلَيْسَ كَلامُ اللهِ الحُروفَ دُونَ المَعاني»:

ولهذا مذهب المعتزلة والجهمية؛ لأنهم يقولون: إن الكلام ليس معنىً يقوم بذات الله، بل هو شيء من مخلوقاته؛ كالسماء

⁽۱) «شرح قصيدة الإمام ابن القيم» لابن عيسى (١/ ٣٧).

⁽٢) «شرح ابن عقيل على الألفية» (١٣/١).

والأرض والناقة والبيت وما أشبه ذلك! فليس معنى قائماً في نفسه؛ فكلام الله حروف خلقها الله عز وجل، وسماها كلاماً له؛ كما خلق الناقة وسماها ناقة الله، وكما خلق البيت وسماه بيت الله.

ولهذا كان الكلام عند الجهمية والمعتزلة هو الحروف؛ لأن كلام الله عندهم عبارة عن حروف وأصوات خلقها الله عز وجل ونسبها إليه تشريفاً وتعظيماً.

* قوله: «وَلا المَعاني دُونَ الحُروفِ».

ولهذا مذهب الكلابية والأشعرية؛ فكلام الله عندهم معنى في نفسه، ثم خلق أصواتاً وحروفاً تدل على لهذا المعنى؛ إما عبارة أو حكاية.

واعلم أن ابن القيم رحمه الله ذكر أننا إذا أنكرنا أن الله يتكلم؛ فقد أبطلنا الشرع والقدر:

_ أما الشرع؛ فلأن الرسالات إنما جاءت بالوحي، والوحي كلام مبلغ إلى المرسل إليه؛ فإذا نفينا الكلام؛ انتفى الوحي، وإذا انتفى الوحي؛ انتفى الشرع.

_ أما القدر؛ فلأن الخلق يقع بأمره؛ بقوله: كن! فيكون؛ كما قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا آمْرُهُۥ إِذَآ أَرَادَ شَيَّعًا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيكُونُ﴾ [يَسَ: ٨٢].

* * * * *